تازة .. الدولة الإجتماعية في صلب لقاء تواصلي لحزب الوردة بمدينة تازة

عبدالحق خرباش.. 14.04.2023
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

نظم بتازا العليا مساء اليوم 16.04.2023 ، لقاء تواصلي لحزب الإتحاد الإشتراكي ، أطره المنسق الإقليمي يونس البحاري وبحضور النائب البرلماني عن دائرة جرسيف سعيد بعزيز والكاتب الجهوي عبدالعزيز العبودي والمنسق الوطني للشبيبة هشام العلام .
العرض تناول الأداء الحكومي بين الممارسة الليبرالية والدولة الإجتماعية ، وأعتبر المتدخلون الحكومة ليبرالية المكونة من ثلاثة أحزاب الإستقلال البام الأحرار ، وأعتبر الكاتب الجهوي موضوع التظخم ناتج عن عدم ممارسة الحكومة لواجبها إتجاه الشعب المغربي ، فيما حدد عن كل نقطة نمو 19.5 مليار درهم وقارن بين أمريكا الذي يصل رقم نموها إلى 25 مليار فوق كل نقطة نمو ، وقال أن أمريكا تطبع

الأموال والدول تخدمها .

في السياق المتصل ، عالم برأسين يخدم الدول حسب ك الجهوي عوض التفرد بالعالم ، هنا حضور الدولة ضروري بحكم عدم قيام الحكومة بواجبها نتيجة التظخم والإحتجاجات المرافقة للغلاء في كل شيء.
أعتبر البرلماني باعزيز قيام الحزب بإحداث لجنة إقتصادية لتحديد مكامن الخلل وعطب الحكومي سيجعل الإتحاد يساهم في إعطاء حلول واقعية للأزمة .. ، لا عذر للحكومة بحكم عدم قيامها بالإبداع والإبتكار وإيجاد الحلول .، وتدخل النائب في أسباب الغلاء وحمل الأمر للمخطط الأخضر وقال قبله كان الأمر عادي . ، وكارثة المخطط أنه قضى على الصغار وزكى المستثمرين الكبار وهناك 19 لوبي يصدرون الخيرات للخارج بينما السوق الداخلي يعاني من الأزمة .
تباعا أصبح المغاربة يطلبون من الملك التدخل بحكم فقدان الثقة حسب البرلماني ، ووسيلة رفع الضرائب ليس الحل ، والأزمة ستستمر لسنتين إذا بقي الحال هكذا ، وأعطى مثال بالإعفاء الضريبي الذي شجع الجشع على إستيراد الأبقار من الخارج .
الإتحاد صدر منه بيان بتاريخ 07 أبريل 2023 حول الأوضاع وشخص الأمر ، وأعتبر معارضة الحكومة من داخل الأغلبية سابقة في تاريخ الحكومات وخصوصا الحكومة الحالية .
بنك المغرب ووزارة التخطيط مؤسسات الدولة شخصا الوضع لكن الحكومة في سابقة تتعارض رؤيتها للأوضاع ضد المؤسسات حسب المتدخلين . ، ويضيف بالنسبة للحماية الإجتماعية ثم تحييد عناصر من البرنامج .، مما زاد في أرقام الفقر .
في المداخلات ، أجمع المتدخلون على تهور الحكومة وفقدانها للحلول ، وذهب آخر إلى القول أن المصلحة الشخصية والطائفية سائدان في منهاجها مما سيجعل الأوضاع مقبلة إلى الكارثة .؛ وطالب الجميع بإصدار بلاغ من المكتب التنفيذي للحزب حول الآفة الكارثية للمعيشة .. ، وقال آخر وصلنا لطحن مو..
كما ناقش الحزب قضايا تنظيمية تهم الحزب، وهناك قدوم لرحاب في الأيام القادمة لمدينة تازة ، تلكم أهم النقاط ، وعرف المقر حضور نوعي هام ومر اللقاء في جو يطبعه الغيرة على الحزب والوطن معا .

محكمة الاستئناف توزع 40 عاما سجنا على 3 متهمين في ملف "طفلة تيفلت"

عبدالحق خرباش.. 14.04.2023
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

هسبريس ـ أمال كنين

قضت محكمة الاستئناف بالرباط بالسجن عشر سنوات في حق متهمين اثنين، وعشرين سنة في حق المتهم الثالث مع رفع مبلغ التعويض إلى أربعين ألف درهم يؤديها المتهمان الأولان، و60 ألف درهم للمتهم الثالث.

يأتي هذا الحكم خلال ثاني جلسات استئناف الحكم في قضية الطفلة

سناء، التي انطلقت عند منتصف أمس الخميس ولم تنته حتى الساعة الأولى من اليوم الجمعة مع توقف فقط لساعتين عند موعد الإفطار.

قضية الطفلة سناء، 12 سنة، شدت الرأي العام الوطني والدولي خلال الأيام الماضية، بعد أن أصدرت المحكمة الابتدائية حكما وصف بـ "الصادم"، وكان قضى فقط بسنتين في حق المتهمين الثلاثة، رغم أن الخبرة الجينية أثبتت أن واحدا من المغتصبين هو أب طفلها (سنة وأربعة أشهر) بنسبة 99 في المائة.

في المقابل شدد المحامي محمد الصباري على أن "الملف فيه معارك أخرى، على رأسها معركة إثبات نسب الطفل الذي نتج عن هذا الاغتصاب".

وقررت المحكمة فتح تحقيق مع طفلة شاهدة، ويتعلق الأمر بقريبة أحد المتهمين التي قالت الضحية إنها كانت حاضرة أثناء تعرضها للاغتصاب.

وفي هذا الإطار قال مولاي سعيد العلوي، محامي الضحية، إنه تقرر فتح ملف تحقيق في حق الشاهدة، "التي عوض أن تكون صديقة وشريكة للضحية في اللعب هي طرف أصيل في ارتكاب الجرائم".واستمعت المحكمة للطفلة سناء رفقة الشاهدة في جلسة سرية، أكدت خلالها سناء تعرضها للاغتصاب. وفي هذا الصدد قال ممثل النيابة العامة إن الشاهدة "رغم تراجعها عن شهادتها إلا أنها موضوع مطالبة بإجراء تحقيق".

أطوار الجلسة الماراتونية طالبت خلالها النيابة العامة في مداخلتها بتنزيل أقصى العقوبات على المتهمين، متحدثة عما أسمتها المحاور الثلاثة للقضية: "الطفلة الضحية، والأدلة والشهود، والقرار الجنائي الابتدائي".

وقال ممثل النيابة العامة: "الجناة مذنبون أمام الله والمجتمع ولا عذر لهم"، ملتمسا "عقوبة رادعة زاجرة"، و"الرحمة لطفلة أعدمت طفولتها.. والرحمة لمجتمع يئن وينتظر الحكم العادل الزاجر"، وتابع: "ألتمس تعديل الحكم الجنائي الابتدائي والقول بأقصى العقوبات… ولو كان النص يسعفني لالتمست الإعدام".

وأضاف ممثل النيابة العامة أن ما تعرضت له الطفلة سناء "أمر مؤلم ينفطر له القلب"، وأن "الأدلة ساطعة سطوع الشمس في السماء"، مستدلا بالخبرة الجينية التي تعتبر "دليلا علميا لا يمكن دحضه"، وزاد أن "إنكار المتهم ما هو إلا تملص من العقاب".

كما تحدث المسؤول القضائي ذاته عن كون الطفلة "تنحدر من أسرة فقيرة ولها معاناة كبيرة وقد استقوى عليها المتهمون الثلاثة"، مؤكدا الاختلاف مع المحكمة الابتدائية في تقدير العقوبة، وضاربا المثال بقضية سابقة في قاعة الجلسة نفسها، رفعت حكما ابتدائيا من 12 إلى 25 سنة.

ولم تخل المحاكمة من مرافعات حقوقية ومطالب جمعيات المجتمع المدني بضرورة تعديل مدونة الأسرة ومنظومة القانون الجنائي، معتبرة أن قانون محاربة العنف ضد النساء لم يضمن الحماية الكاملة للنساء والفتيات.قال مولاي سعيد العلوي، المحامي بهيئة الدار البيضاء، إن القضية جاءت في وقت "يعيش المغرب رجة قوية ونقاشا مجتمعيا في أعلى المستويات لإصلاح عدة قوانين، منها مدونة الأسرة والقانون الجنائي"، مذكرا بأن "القضاء هو ملاذ للجميع، وخاصة الضحية"، وزاد: "الجرم ليس في حق سناء بل أيضا في حق المجتمع".

وفي هذا الإطار حمل عبد الفتاح زهراش، محامي الضحية، مسؤولية ما حدث للحكومة، قائلا: "المسؤولية يجب أن تتحملها الحكومة ككل وعلى رأسها رئيسها عزيز أخنوش".

يذكر أن دفاع المتهمين تحدث عما أسماه "الضغط من وسائل الإعلام والمجتمع المدني والنيابة العامة"، قائلا إن على "المشرع المغربي التدخل في أي قضية حتى لا يتم التشويش عليها"، ملتمسا البراءة لموكليه من خلال القيام بقراءة في التصريحات.

خطورة التواصل عبر هذه المواقع لأنها غير مؤمنة

عبدالحق خرباش.. 12.04.2023
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net

حسب الخبر الذي تناولته يومية « الصباح ” في عددها ليوم الأربعاء 12 أبريل 2023، فقد طلب رئيس النيابة العامة من الوكلاء العامين ووكلاء الملك تحسيس نوابهم بمدى خطورة التواصل عبر هذه المواقع لأنها غير مؤمنة، ويمكن أن تتاح للجميع، ما يسبب إفشاء الأسرار المهنية.

وشددت المراسلة على أن التواصل بين قضاة النيابة العامة والشرطة القضائية للدرك الملكي أو الأمن الوطني، يجب أن يمر عبر القنوات المعهودة كما كان في السابق، مشيرا إلى أنه لوحظ في الآونة الأخيرة، ارتفاع كبير في التواصل عبر هذه التقنيات بين أفراد الأبحاث التمهيدية والنواب المشرفين على تتبع وتأطير هذه الأبحاث.

وشددت المذكرة، على ضرورة تحلى القضاة باليقظة التامة بالابتعاد عن كل ما يمكنه أن يسبب تسريب المعطيات المتداولة في الأبحاث وتعليمات النيابة العامة بعدما أظهرت محتويات وخبرات تقنية أنه يسهل اختراق التطبيقات والتلاعب في معطياتها.

واعتبر بعض المتتبعين أن تقنيات التراسل الفوري كانت تسهل على القضاة، وكذا الضابطة القضائية، التفاعل مع مختلف التعليمات والإجراءات بالسرعة اللازمة، عكس انتظار الهواتف وكاتبات مصالح الشرطة القضائية، أو حتى النيابة العامة، من أجل التشاور.

وأثار الموضوع نقاشا بين متتبعين للشأن القضائي الذين صدموا من محتوى المذكرة، إذ أن النيابة العامة أو الضابطة القضائية تكون ملزمة بالاطلاع على فحوى الفيديوهات والصور المتعلقة بالجرائم من أجل معالجتها، إذ يسهل التواصل الفوري بين النواب، باعتبارهم ضباطا سامين للشرطة القضائية، وأفراد الضابطة القضائية، مشاهدة هذه الأشرطة للتفاعل الفوري معها.

تحرير من طرف سعيد قدري